



تحليل وقياس أثر العوامل التي تحدد سعر الصرف في العراق

عاطف لافي مرزوك^{a*} ، اكرم نعمة علي^b

a جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد

b جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية

الملخص

معلومات المقالة

في اطار البحث عن العوامل المحددة لسعر الصرف في العراق يجتهد البحث في محاكاة عوامل موضوعية تتعلق بجانب الطلب والعرض وعوامل نظرية خارجية تحدد مصادر الطلب في ظل المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح التجاري والاصلاح النقدي وتسوية الالتزامات المترتبة على العراق مع المؤسسات الدولية. لقد اصبحت مصادر العرض اكثر تنوعاً بعد الانفتاح الاقتصادي في حقبة ما بعد 2003 حين ازيلت القيود على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والبضائع. ان هذه الدراسة التقت نحو بيان مساهمة القطاع الخارجي والتيسير الكمي واثار الناتج المحلي (بوصفة مؤشراً للأداء الاقتصادي) على تغيرات قيمة العملة المحلية ازاء الدولار وقد توصلت الى أن سعر الصرف بات يقع تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة أن اهم المتغيرات التي يمكن اعتبارها ذات اثر واضح ومباشر في تغيرات اسعار الصرف هي حجم العملة المصدرة وصافي الفائض او العجز في الموازنة العامة ومعدل النمو مقاساً بالناتج المحلي ودرجة الانفتاح الاقتصادي في العراق، وتبين من خلال الدراسة القياسية أن هذه العوامل ذات قوة تفسيرية عالية تتجاوز 90% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في العراق.

تاريخ البحث
الاستلام: 2017/4/2
تاريخ التعديل: 2017/4/10
قبول النشر: 2017/4/17
متوفر على الأنترنت: 2019/12/29

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف
الطلب
العرض
الانفتاح التجاري
الاصلاح النقدي
الناتج المحلي

© 2019 جامعة المثني . جميع الحقوق محفوظة

Analysis and Measurement of The Impact of Factors Determining The Exchange Rate in Iraq

Atef Lafi Marzouk^a , Akram Naama Ali^c

Abstract

In the context of searching for the factors determining the exchange rate in Iraq, the research endeavors to simulate objective factors related to the demand and supply sides and external theoretical factors that determine the sources of demand in light of the changes that have occurred in the Iraqi economy, especially with regard to commercial openness and monetary reform and the settlement of obligations incurred by Iraq with international institutions. Sources of supply have become more diversified after the economic openness in the post-2003 era, when restrictions on the flow of foreign capital and goods were removed. This study turned towards showing the contribution of the external sector, quantitative easing and the effects of domestic product (as an indication of economic performance) on changes in the value of the local currency vis-à-vis the dollar. It has come to the conclusion that the exchange rate has come under the influence of a group of economic factors, and the study has concluded that the most important variables that can Considering it to have a clear and direct impact on exchange rate changes is the size of the exporting currency, the net surplus or deficit in the public budget, the rate of growth measured by the local product and the degree of economic openness in Iraq, and it was found through the standard study that these factors have a high explanatory power exceeding 90% of Changes in the exchange rate in Iraq.

Keywords: Exchange Rate; Demand; Supply.

* Corresponding author : G-mail addresses : akramn.ali@uokufa.edu.iq.

✓ مفهوم وأبعاد سعر الصرف

اولاً: مفهوم ومضمون سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة ما لبلد معين مقوماً بعملة أخرى لبلد آخر، ويستخدم في تحويل القيم من عملة الى أخرى وغالباً ما يتغير بشكل دوري استجابة للتغيرات التي تحدث في ظل ظروف العرض والطلب في اسواق الصرف، فالتعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الاجنبية والتي ينبغي تحويلها الى العملة المحلية من خلال اسعار الصرف. ان هذه الاسعار عرضة للتغير بسبب الظروف التي تحدث في التجارة المحلية والخارجية (كرياتين ، 2010: 26).

وعرفه شقير بأنه عبارة عن (نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية (شقير ، 1961: 173) . أو هو عبارة عن (ثمن العملة المحلية معبراً عنه بالنقد الأجنبي)، (العباس ، 2003: 4). اما سامي خليل فيجد أنه (سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي) (خليل، 1989: 754). ويعرف Michael Parkin سعر الصرف على أنه ذلك المعدل الاجنبي (أو معدل الصرف الأجنبي) والي يعني سعر عملة بلد معين إزاء مبادلتها بعملات بلدان أخرى (parkun,2003:443).

وحسب وجهة نظر الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه سعر الصرف الاسمي المقدر خلال الزمن والذي يعتمد على نسبة مستويات الاسعار الاجنبية مقارنة بالأسعار المحلية، حيث ان اسعار الصرف الاسمية تكون ثابتة على مستوى الوحدة الاقتصادية في حين تتغير اسعار الصرف الحقيقية نتيجة للتغيرات في الاسعار النسبية (stein, 2012:144). كما أن تعريف سعر الصرف قد ينصرف الى مفهوم الازمة المتمثلة بأزمة اسعار الصرف، وهنا يعرف على انه التغيرات السوقية التي تجبر السياسة النقدية على صرف كميات كبيرة من احتياطياتها بهدف المحافظة على استقرار سعر الصرف السائد. (حميدي، 2013: 6).

ثانياً: التأطير النظري لسعر الصرف في المحددات وتفسير التقلبات

بشكل عام يمكن أن يستند مستوى سعر الصرف الى جملة من المتغيرات الاقتصادية والتي من اهمها رفع مستوى النشاط الاقتصادي واحداث عجز مقصود في الموازنة، بالإضافة الى طبيعة التحكم بالميزان التجاري ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ففي مجال التحكم باتجاهات السياسة المالية نجد أن الاجراءات التي تستهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي تكون مصحوبة او متبوعة بعجز مخطط في الموازنة الحكومية، كما هو الحال في

يعد سعر الصرف واستقراره من الركائز الاساسية في تحقيق مستوى مرغوب من التوازن الاقتصادي العام ، بل انه الاساس الاول في تعزيز الثقة اللازمة لبلوغ بيئة مستقرة للاستثمار، وهذا الاستقرار امرٌ محمود على مستوى التعاملات التجارية التي تكون اغلبها عبارة عن صفقات لمدفوعات آجلة السداد. ومن هنا كان لزاماً على البلدان ان تنظر في العوامل التي تحدد اسعار صرف عملاتها، ويتأكد الموضوع في البلدان التي لديها عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها أو في ميزانياتها العامة. وقد شهدت الأونة الأخيرة تنامي ما عرف بأسعار الصرف الموازية التي كانت تبتعد عن مستويات ما هو مقرر رسمياً، فعمدت السياسات، بل وتسابقت حين لم تتمكن من تلبية الطلب على العملات الاجنبية الى تعويم اسعار الصرف للحد من الهوة بين اسعار الصرف الرسمية وبين ما خلقتة المضاربات من مستويات واقعية لأسعار الصرف. كما أن التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي لا تزال مقيدة ومؤثرة في الوقت ذاته بأسعار الصرف، فالأخير هو العامل المحدد للمعروض والمطلوب من العملات الاجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، ومن هنا تأتي الاهمية التي ينالها موضوع اسعار الصرف وتحديد العوامل التي تحكم تغيراته بهدف الوقوف على العوامل المسببة لفقدان التوازن على المدى الطويل.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وقياس العوامل المؤثرة في سعر الصرف والطلب على العملة الاجنبية من اجل تحديد العوامل التي تسبب عدم استقراره في الاجل الطويل .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية فحواها ان متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تم انتهاجها بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد هي التي سببت على المدى الطويل التغيرات التي طالت سعر الصرف في العراق.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من اساس نظري قائم على ضرورة هي أن يكون سعر الصرف هو العامل الاكثر تأثيراً في السوق الحقيقي والمالي في العراق تحديداً، وهذا ما يثير جملة من المشاكل لعل أهمها ما يرتبط بالتدفقات السلعية من الخارج باطار السياسة النقدية وتوجهاتها في ظل ما سياسة الإصلاح النقدي التي انتهجت في العراق .

ثالثاً: تحليل سعر الصرف في إطار رؤية صندوق النقد الدولي

كان صندوق النقد الدولي قد واجه مشكلة تتعلق بأسعار الصرف عندما تم الاتفاق في اواخر ستينات القرن الماضي على زيادة السيولة الدولية عن طريق حقوق السحب الخاصة، وكان سابقاً قد تم الاعتماد على ضرورة تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف لتحقيق سعر صرف أكثر استقراراً. وكان هذا الاجراء موجهاً في الاصل لعلاج الاختلال المؤقت الذي يصيب ميزان المدفوعات، وقد تم الاتفاق في ظل هذا النظام الي اعتمد في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهامشير عام 1944 على تثبيت أسعار صرف عملات الدول والتزمت كل دولة على المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها ، وعلى عدم تغييره إلا في حدود معينة ، وبعد التشاور مع صندوق النقد الدولي عندما تزيد نسبة التغير عن (10 %) وذلك فقط كملاد أخير في حالات الأزمات الطارئة عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات (باشا ، 1989 : 401) . ولكي تتسم أسعار الصرف ببعض المرونة سمح لها بالتغير صعوداً أو هبوطاً في حدود (% 1) من سعرها التعادلي المحدد ، وقد شهدت أسعار الصرف الأجنبي أكثر من عقدين من الثبات النسبي ، مما ساعد على هذا الثبات هو الاحتياطات أو الأرصدة النقدية الرسمية، والتي كانت السلطات النقدية تقوم بالمانورة في أسواق الصرف ، فنقوم بعرض الأرصدة النقدية عند كل انخفاض في قيمة العملة لغرض شراء العملة الوطنية وأعادتها إلى مستواها الطبيعي (معروف ، 2005 : 296).

وقد أطلق على نظام الصرف الجديد بـ (النظام الثابت القابل للضبط) (The Adjustable – Pag system) . وهذا ما جعل جوهر نظام (بريتون وودز) على أنه نظام سعر صرف ثابت ولكنة قابل للتعديل (Adjustable) أو كما يسمى (مشروط) . وهو نظام ثابت في المدى القصير ولكنة قابل للتعديل في المدى البعيد (944 : 1989, samuelson). وقد نشأت هذه المشكلة عندما فرق الصندوق بين نظام الحصص المتبع وبين حالة الدولار المصدر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الاخير تقتطع من البلدان أصول مختلفة مقابل تزويدهم بالدولارات المطلوبة كالسيولة الدولية ووجد انه باستخدام نظام الحصص سينتجوز مشكلة السيولة التي وقع فيها الاقتصاد الأمريكي وأدت الى انهيار قاعدة الذهب في 1971، وكان الاقتصاد امريكي بلجيكي الاصل تريفيثن R.Triffin، كان قد توقع منذ اوائل ستينيات القرن الماضي حدوث المشكلة المتعلقة بالسيولة سواء كانت تابعة لدولة أو لاجتماع من الدول (البيلاوي ، 2000 : 78-80). وبشكل عام يندرج تحت هذا البند ثلاثة متغيرات رئيسية هي؛ رؤية الصندوق تجاه اصناف اسعار الصرف ، ومدى ارتباط هذه الاسعار بحجم الاصلاحات

العراق، ففي مثل هذه الاحوال فان رفع حصة الانفاق الحكومي وخاصة في الشق الاستثماري في الموازنة يؤدي الى رفع الطلب الكلي والنتاج المحلي وارتفاع حصيللة المبادلات التجارية، الا أن ذلك سيكون مصحوباً بأنفاق مؤكد في سعر صرف العملة المحلية لتحقيق توازناً نسبياً في الحساب الجاري. وتمارس درجة الانفتاح الاقتصادي أثراً واضحاً على اسعار الصرف ففي حالة زيادة قيمة الصادرات مقارنة بالاستيرادات يحصل زيادة ملموسة في قيمة العملة المحلية بسبب زيادة طلب غير المقيمين على العملة المحلية مما يؤدي الى التأثير على سعر الصرف. والحالة معاكسة تماماً في ظروف انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بالاستيرادات . وهذا يدل على أن حجم الانفتاح الاقتصادي له واقعاً كبيراً وأثراً إيجابياً في معدلات سعر الصرف المحلية (عمار ، 2013 : 19-20) .

بشكل عام يمكن تفسير التقلبات في سعر الصرف على وفق النظرية الاقتصادية من خلال الاثار غير التوازنية الناجمة عن سلوك المضاربين وهذا الموقف كان قد ايدته (Mckinno)، الذي يجد أن المضاربة هي السبب في حدوث التقلبات في اسعار الصرف ويحدث ذلك في احوال المضاربة غير الكافية مما تؤدي الى أحداث قيود مؤسسية حيث أن المتعاملين في اسواق الصرف يكون أزاء اوضاع مكشوفة وقد ادرج (Mckinno)، مثلاً يوضح احوال المضاربة غير الكافية عندما يقوم المتعامل في سوق الصرف الاجنبي بموازنة الخصوم التي يواجهها مقومة بالعملة الاجنبية مع الاصول التي يمتلكها. وهناك تفسير آخر للتقلب في سعر الصرف يسمى نموذج التاجر الصاخب -noise (trader models)، والذي ينصرف الى الاثار غير التوازنية التي يحدثها المضاربين والناجمة عن سلوكهم غير الرشيد المتأني بسبب نقص المعلومات لديهم (هالوود ، 2007 : 285-286).

يظهر التحليل الجزئي للأسواق أن هناك شكوك قوية حول فائدة العوامل الاقتصادية الكلية في تفسير حركات اسعار الصرف وقد ادى ذلك الى الابتعاد عن استخدام أدوات التحليل الكلي والاتجاه نحو التحليل المبني على الهيكل الجزئي للأسواق. ويؤدي ذلك أن يتم التركيز على الجمع بين المشتريين والبائعين والذين يشكلون الجانب المؤسسي الذي يظهر اسعار الصرف وقد اعتمدوا هؤلاء الاقتصاديين على التفسير اليومي لأسواق المال وما تتضمنه من سياسات للتسعير السوقي. الا أن هذا الرأي لا يبدو راجحاً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار حجم التجارة العالمية التي تتجاوز خمسة ترليون دولار سنوياً، حينذاك يبدو من الصعب أن نفسر هذا الحجم الهائل من الاتجار في الصرف الاجنبي استناداً الى القوائم النمطية التي يقوم عليها الهيكل الجزئي (هالوود ، 2007 : 433).

تركز القوة التصويتية في مجموعة البلدان التي هيمنت على القرار في صندوق النقد الدولي طوال عقوداً مضيين(عمار ، 2013 : 13-15) .

3. فرضيتي الصندوق وإبلاسا- سامولسن: مقارنة منهجية

يهدف استيفاء الاطار التنظيري لسعر الصرف في المستوى الدولي لا بد من مناقشة العوامل المعاصرة التي آلت اليها اسعار الصرف، وكما مرّ سابقاً وحسب احصائيات صندوق النقد الدولي فقد جرى تصنيف اسعار الصرف الى ثلاث مجموعات رئيسية تشمل الاولى الربط الشديد (الاسعار المثبتة بالكامل) (hardbegs Com-politely fixed rates)، ومجموعة اسعار الصرف المعمّومة (floating rates)، والمجموعة الثالثة هي التي تتضمن نظام الصرف الوسيط بين الربط الشديد والتعويم التام. أذ شهد الاقتصاد المعاصر اهتماماً ملحوظاً بأنظمة السعر الوسيط كما حدث في البرازيل وكوريا في عام 1997، وما قامت به بلدان منطقة اليورو أبان الازمة الاقتصادية ما لحقها من تحول في اسعار الصرف المرنة، الى النظام الوسيط للصرف. والحق فأن هناك ثلاث سمات للسياسة الاقتصادية للدولة لا يمكن لها أن تجتمع في الاجل الطويل وهي سعر الصرف الثابت، والتعاملات الدولية الخالية من التدخل الحكومي ، واستقلالية السياسة النقدية، وقد ولد هذا التنافر رؤية عن مسؤولية الازمات الاقتصادية واعتبر عدم اجتماع السمات الثلاث مصدراً أساسياً من المصادر الثلاثة التي ادت الى الاتجاه نحو التحرك من نظامي الربط الشديد والاسعار المعمّومة الى النظام الوسيط للأسعار الصرف. (كرياتين ، 2010 : 288-291)، ومن ناحية اخرى فأن اسعار الصرف المرنة يمكن لها ان تساعد الدولة على التغلب على الصدمات الخارجية كما هو الحال عندما يحدث تدفق رأسمالي للداخل بشكل كبير وغير مسبوق، أو عندما يحدث ارتفاع مفاجئ في سعر احدى السلع المستوردة من الخارج(دانيل لز ، 2012 : 132).

ووفقاً لدراسة البنك الدولي (اعتمد البنك الدولي على ذلك في بيانات مقطعية لأسعار الدولار الأمريكي خلال حقبة من 200- الى 2014 وعلى اساس شهري) ومنظمة OECD، فأن أخبار سعر صرف ملائم من شأنه أن يحقق تنافسية مقبولة في الاقتصاد وهذا يعتمد على حجم العملة المصدرة وقد بين البنك الدولي أن سعر الصرف السوقي يعتمد على مجموعات الدخل وتحليل الثروة الوطنية على المدى الطويل، ولكن هذا التحليل كان قد أركز على تحليل الاقتصاد الكلي وأعطى اهتماماً أقل على تنافسية الاسواق في الاقتصاد الحر(81: Hamilton , 2014).

الا أن هذا الراي لا يصلح كثيراً في حالة الانفتاح الاقتصادي حيث أن البلدان التي تحدث انفتاحاً اقتصادياً واسعاً في مجال التجارة الخارجية نسبة الى حجم نواتجها المحلية تواجه مشكلة عدم اليقين في ظل اسعار الصرف المرنة، وهذا النقد يظهر

المعاصرة التي طالت الاقتصاد العالمي، ومقارنة فرضية الصندوق في التقسيم مع فرضية إبلاسا- سامو لسن.

1. تقسيمات سعر الصرف حسب صندوق النقد الدولي : أعطى صندوق النقد الدولي لنظم الصرف الحالية ثلاث تقسيمات رئيسية (24 : 1999, Imf) :

أ. سعر الصرف المثبت Pegged، وهو السعر المعتمد امام احدى العملات الرئيسية كالدولار على سبيل المثال كما يعتمد أزاء العملة المركبة التي تشمل سلة من العملات يتم اختيارها استناداً الى حجم تجارة البلد ومدى التوزيع التجاري والخدمي له على اهم الشركاء التجاريين بالإضافة الى الاعتماد على اتجاهات تدفقات رؤوس الاموال.

ب. سعر الصرف محدد المرونة Limited Flexibility، وهو السعر الذي يتم بموجبه تحديد قيمة العملة أزاء عملة بلد اخر أو أن يجري تحديد هذا السعر في اطار ترتيبات مشتركة ضمن تكتلات اقتصادية معينة كما هو الحال بالنسبة لسعر الصرف المتبع ضمن منطقة اليورو.

ج. سعر الصرف مرتفع المرونة High Flexible، وفق هذا النوع فأن صندوق النقد الدولي قد أدرج تحته صنفان من اسعار الصرف. الصنف الاول، وهو التعويم المدار Managed Floating، ويعتمد هذا الصنف على الدعم المقدم من الدولة الا انه يعتمد في الوقت نفسه على عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الميزان التجاري وحجم السوق . الصنف الثاني، وينصرف الى سعر الصرف القائم على التعويم الحر independently floating، حيث يتم تحديد السعر استناداً لقوى العرض والطلب على الصرف الاجنبي ودون اي تدخل من السلطة النقدية أو الدولة .

2. ارتباط اسعار التعادل بالإصلاحات المعاصرة في النظام النقدي الدولي

اجملاً يمكن القول أن هناك ارتباط جدلي بين الإصلاحات الجوهرية التي شهدتها صندوق النقد الدولي والتغيرات في القيمة السوقية لسعر الصرف التوازني. وقد حاولنا في هذا الاطار البحث عن بواعث وجود مثل هذه العلاقة . وقد استلزم ذلك اعادة قرائنه جملة الإصلاحات التي طالت استقرار النظام النقدي الدولي وتحديداً تلك التي جاءت بعده منتصف العقد الاول من الالفية لثالثة. ولعل اهمها تلك الإصلاحات التي طالت نظام الحصص الحالي لصندوق النقد الدولي، ففي عام 2008 قامت مجموعة G20، بمراجعة هيكل هذه الحصص وجرى سحب جزء من حصص البلدان التي تتمتع بتمثيل عالي في الصندوق وتحولها الى تلك البلدان التي تكون حصصها أقل والتي تشمل قائمة البلدان الصناعية الناشئة، ويتم ذلك بسحب نسبة تتراوح بين 5% و7%، والهدف من هذا الاجراء الاصلاحى الذي تم تطبيقه بالفعل في اطار المراجعة الرابعة عشر عام 2010، هو الحد من

القوى الشرائية) لاحتساب سعر الصرف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويتضح ذلك عملياً حينما نجد سلة مرجحة بأوزان معينة لعمليات دولية تضم سلعاً من الممكن اعتمادها في التجارة الدولية وأخرى غير قابلة للمتاجرة، فعندما نضع هذه السلة في اطار الترحيح والمقارنة الدولية نجد انها ارخص عنده البلدان التي تكون فيها معدلات الاجر الحقيقي مخفضة، فإذا كان سعر التبادل يتحدد في ضوء الاسعار السلع الممكنة المتاجرة فقط، فإن النتيجة تكون اختلاف اسعار الصرف الاسمية والحقيقية. وقد طور سام ويلسون مضامين هذه الافكار في اطار مقاربات مفسره لسلوك سعر الصرف الحقيقي والتوازي وربط ذلك في اطار مستويات الانتاجية المقارنة بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية (Chantze , 2011:102).

✓ سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد العراقي

أولاً : سعر الصرف ومتغيرات السياسة المالية

من المؤكد أن هناك علاقة موضوعية بين التغيرات التي تصيب اسعار الصرف وتلك التغيرات التي تقع في مجال المالية العامة، حيث تؤثر السياسات التوسعية للمالية العامة (زيادة في النفقات او تخفيض في الضرائب او غير ذلك)، ويظهر هذا الاثر واضحاً في مجال السياسة المالية الداخلية، فالرفع المقصود في النفقات الحكومية يتطلب زيادة الادخارات المحلية خلال مدة تسبق مدة الانجاز في السياسة المالية. واستناداً الى الافكار النظرية المرتبطة بالتوازن السوقي والذي يربط بين المعروض النقدي والادخار وفجوة الموارد المحلية فإن زيادة الادخار تعمل على نقل منحنى الفجوة الى اليمين ويقع الاثر بنخفيض منحنى عرض العملة. ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن تغيرات الانفاق الكلي هي العامل الاساس في تحديد مستويات التوظيف الدخل الإنتاج. الواضح فإن التوسع في حجم النفقات العامة من شأنه أن يرفع مستوى الاستخدام الكامل الا أن هذه الزيادة في النفقات تجر معها حتماً زيادة الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري، فإذا ما ارتفع حجم الانفاق العام فسوف يرتفع إجمالي الناتج وتزيد الثروة.

وبالرغم من وجود آثار محتملة كالتضخم، فإن الاثر المحمود يكاد يكون أكثر ثباتاً. وفي حالات عدة لجأت البلدان الى التوسع المالي الذي يستهدف اجراء تغييرات في اسعار الصرف. وعلى سبيل المثال نجد إن مص في اصلاحات سميت بـ"اصلاحات السيسي" التي تستهدف عدة متغيرات اهمها سعر صرف الجنية سعر الصرف قد لجأت الى التوسع المالي من خلال فتح الاعتمادات من قبل المصاريف. ويدل هذا الاجراء على رغبة الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصاريف على فتح العمليات الانتماء بوسانلها المعروفة وتخفيض سعر الفائدة ، وهي تحاول من وراء ذلك الى تشجيع المنتجين وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما تصبو إليه فيزيد استثمارهم

بجلاء عندما تتقلب اسعار الصرف الاسمية وتعمل على الحد من حجم الانفتاح الخارجي في ظل التقلبات الواسعة في اسعار الصرف. ففي الاقتصاديات النفطية يشير هاملتون Kirk Hamilton، الى أن تكوين راس المال الثابت الذي يتحقق من خلال تدفق الصادرات يعمل على رفع اسعار الصرف في الاقتصاد المحلي وقد توصل هاملتون الى أن هذا الاثر سيقود الى تحفيز الصادرات من قطاعات اقتصادية أخرى (Hamilton, 2014:171).

ومن ناحية أخرى فإن اسعار الصرف ضمن نظام الربط الشديد تتطلب نوعاً من السياسات الصارمة قد لا تسير وفق ما مخطط له مما يتطلب المصدافية في تثبيت سعر الصرف فالسياسة المالية التي تتضمن تغيرات في الانفاق الحكومي تؤدي ضمناً الى اثار نهائية في اسعار الفائدة التوازنية ومستوى الدخل التوازني الحقيقي، وهذا ما يقلل من الاثار التعويضية للمالية العامة ويتطلب تمويل الموازنة بالعجز، بل أن نظام الربط الشديد يعد مقدمة لحدوث أزمة مستدامة وعجزاً متفاقم في الموازنة العامة للدولة. ومقابل هذا التحول في اسعار الصرف نجد ان فرضية إبلاسا(دانيا ليز ،مصدر سابق، 121-122) – سامولسن قامت على اشكاليات على مستوى التطبيق، حيث اعتمدت هذه الفرضية في الاصل على اعتبار رئيسي وهو أن اسعار السلع والخدمات التي تدخل في اطار التجارة الدولية هي التي تحدد المستوى التوازي لسعر الصرف، فعلى مستوى بلدان العالم فانه سواء كانت متقدمة أو النامية، فإنها تحدد اطاراً يجمع المنتجات القابلة للمتاجرة وقد أعتمده بلاسا في منتصف ستينيات القرن الماضي على فرضية اساسية وهي أن انتاجية عوامل الانتاج التي تدخل في تكوين السلع القابلة للمتاجرة، تكون في البلدان المتقدمة أعلى منها في البلدان النامية، في حين تميل أن تكون مستويات الانتاجية لها متماثلة بين مجموعتين البلدان في القطاعات الاقتصادية التي تنتج السلع التي لا تدخل في اطار التجارة العالمية. لقد اشار Rick van der Ploeg، أن انتاجية عوامل الانتاج مثل العمل وراس المال القابلة للانتقال بحرية من القطاعات القابلة للمتاجرة وغير القابلة للمتاجرة يمكن لها أن تحدث توسعاً اقتصادياً واضحاً، حيث أن الزيادة في الاسعار في القطاعات الغير قابلة للمتاجرة والتي تعتمد على معدلات اسعار الصرف الحقيقي سوف تكون أقل اثرأ في حين أن اثر انخفاض الناتج في القطاعات القابل للمتاجرة سوف ينخفض مما يزيد من حجم التصدير من خلال بيع منتجات تعتمد على مصادر الطبيعة كما هو الحال بالنسبة للنفط الى الاسواق العالمية (Ploeg,2014:160). ويواجه افتراضاً إبلاسا أشكالا واضحا في اطار تطبيقه على مستوى الدولي، وهو الاختلاف الذي يحصل بين اسعار الصرف الثابتة الاسمية واسعار الصرف الحقيقية، ويبرز هذا الاشكال واضحاً عندما يجري تطبيق (تعادل

بالرواتب والاجور، وقد كان ذلك مرتبطاً بالرغبة في تعويض الشعب العراقي عن الحرمان الذي عان منه في مرحلة ما قبل 2003. ولكن لو اخذنا بنظر الاعتبار حجم النفقات العامة والتزايد في اجمالي الانفاق مقارنة بالإيرادات نجد انه بعده فرض العقوبات الاقتصادية وتراجع حجم الصادرات من النفط الخام قد ادى الى تراجع حجم الإيرادات العامة لتصل الى (4228) مليون دينار عام 1991، وبلغ العجز في الموازنة حينذاك (13269.1) مليون دينار في حين ان هذا العجز قد تحول الى فائض مع بداية التحول السياسي في العراق بعده عام 2003، لتحقيق الموازنة فائضاً مقداره (14677) مليون دينار عام 2012، على سبيل المثال والجدول (1) يوضح الفائض والعجز في الموازنة في العراق لسنوات منتخبة.

ويصبح هذا الاستثمار زائد من حيث طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا عادة ما يتم في اوقات التحرير المدار لسعر الصرف . وعلى ما يظهر فإن آثار التوسع على اسعار الصرف ترتبط بطبيعة الموازنة العامة فوجود العجز المتواصل والسني ينبأ برفع التوقعات التضاؤمية، كما قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي إلى عوام نفسية أكثر من عوامل اقتصادية (عباية ، 2006: 117). ان السياسة التوسعية للمالية العامة قد أدت الى التأثير على حجم العملة في التداول مما يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بفعل ارتفاع صافي الطلب على العملة المحلية.

وفي العراق كانت السياسة المالية بعده عام 2003، محكومة بتوجهات الدولة لإعادة الاعمار وزيادة الشق الاستهلاكي المتمثل

الجدول(1) : الفائض والعجز في الموازنة العامة للعراق في سنوات منتخبة. (مليون دينار)

| السنوات | اجمالي الإيرادات الحكومية | اجمالي النفقات الحكومية | العجز او الفائض |
|---------|---------------------------|-------------------------|-----------------|
| 1991 | 4228 | 17497.1 | -13269.1 |
| 2012 | 119817 | 105140 | 14677 |
| 2013 | 113840 | 119128 | -5288 |
| 2014 | 105387 | 83556 | 21831 |
| 2015 | 66470 | 70397 | -3927 |

مما تقدم يمكن ان نستشف أن السياسة المالية في العراق قد واجهت متطلبات التوسع في الانفاق الحكومي وأدى ذلك الى التأثير على سعر الصرف بفعل ارتفاع الطلب الاستهلاكي والذي تم تلبية نسبة مهمة منه بالاعتماد على الاستيراد غير المنضبط بعده الانفتاح التجاري في مرحلة ما بعد 2003.

ثانياً: سعر الصرف وارتباطه بطبيعة متغيرات موازنة البنك المركزي العراقي

اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية بهدف المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وبصرف النظر عن تقييم هذه السياسة فإنها ولا شك قد ساهمت في المحافظة على استقرار اسعار الصرف التي بلغت كمعدل لعام 2015 قرابة 1247 دينار لكل دينار بعد ان كان سعر الصرف في حدود 1214 دينار لكل دولار كمعدل لعام 2014. وقد تمثلت هذه الاسعار في السوق الرسمية والتي هي تختلف عن معدلاتها في السوق الموازي. يلاحظ أن معدل الصرف في السوق الرسمي قد حقق نسبة زيادة قد بلغت 2,7%،

- تم الاعتماد على البيانات الواردة من نشرات البنك المركزي العراقي، وهي:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، المجموعة الاحصائية السنوية (متفرقة) .

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية 2014,2015.

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 67.

ويلاحظ من الجدول (1)، أن السياسة المالية في العراق كانت تعتمد على تمويل النفقات العامة المتفاقمة بالاعتماد على القطاع الخارجي مقارنة بانخفاض حجم الإيرادات الضريبية التي لم تتجاوز (3,9%) في اغلب سنوات الدراسة ولو قارنا ذلك مع بلدان العالم الاقل نمواً نجد ان مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الانفاق قد بلغت نسبة لا تقل عن نسبة (19%)، كمعدل في البلدان الاقل نمواً(كاظم ، 2006: 117).

والمالية وفي مقدمتها رفع نسبة التعريفية على حجم معين من الصادرات او إعادة تخصيص الاستيرادات وفق حصص معينة وبما يتفق مع حاجة الاقتصاد المحلي. وسواء تم الاجراء مالياً أو تجارياً فإنه يؤثر على مستوى اسعار الصرف ويعمل على رفعها من خلال التأثير على مستوى طلب على العملة المحلية. وهذا يعني أن كل ما يرتبط بهذا الجانب يبقى مقيداً بمقدار طلب الاجانب على العملة المحلية فأذا حدث وبقي الطلب على حاله فلن يكون هناك أثراً على سعر الصرف أو الادخار أو الاستثمار ويبقى الاثر المتوقع محدوداً في الاقتصاد المحلي. ويتضح من خلال استقرار الاثر في الجانبين الوارد في اعلاه ان الاثر الامامي يواجه تقييداً خارجياً بخلاف الاثر الخلفي الذي يرتبط بعلاقة اسعار الصرف في صافي الموجودات الاجنبية في البنك المركزي.

ويذكر التاريخ الاقتصادي أمثلة يحتذى فيها في اطار هذا الجانب فقد أنشأت كل من انكلترا عام 1932 والولايات المتحدة الامريكية في عام 1933 ما يسمى ب(احتياطي نقدي لموازنة الصرف)، حيث تم إنشاء حساب ضمن بند موازنة الصرف وعهدت ادارته الى البنك المركزي واشترط أن يكون هذا الحساب مستقلاً عن حسابات البنك المركزي من اجل تحقيق مستوى عالي من السرية، فقد وضعت بريطانيا 100 مليون باون أسترليني في صورة سندات خزانة وتم ربط الزيادات في هذا الحساب بالنمو الذي يحصل في (احتياطي نقدي لموازنة الصرف)، ولجأت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1933 الى تبني عمومية الحساب المذكور وانفراد الدولة الاتحادية بالتحكم بعمليات الصرف في هذا الحساب، ففي حالات انخفاض سعر الصرف عن المستوى المرغوب تدخلت الحكومة الامريكية بشراء العملة الوطنية بهدف رفع السعر الى المستوى المرغوب (نفيسه ، 2011: 107-108).

ان اثار هذه الفجوة تستند الى ما عرف نظرياً (أثار فقاعة المضاربة) والتي نوه عنها سلفاً Blanchard et Watson، حين توصل من خلالها تتوافق مع فرضية مدرسة التوقعات العقلانية، ويساق في اطار هذا التوافق النظري ان فجوة المتحصلات الدولارية عندما تتفاقم فأنها تجر معها في لحظة معينة أثراً على ارصدة البنك المركزي وهذا ما يدفع الاخير الى اعتماد سياسة نقدية صارمة أو منفتحة ضمن مزاد العملة وهو ما يجد أثراً في اسعار الصرف في السوق الرسمية، ومن المرجح أن التوقعات الرشيدة سوف تبنى على افتراض انتقال الاثر الى سوق الصرف الحقيقي وهذا ما قد يحدث اختلالاً تقييداً وحتى قبل بلوغ الاثار المرغوبة للسياسة النقدية. إذ تؤكد التوقعات المبنية على الرشادة على أن سعر الصرف الحقيقي يمكن أن يدور مدار القيمة المتوقعة عقلانية، اما الفارق بين هذ السعر في السوق والسعر الاسمي يكون فارقاً واسعاً ويقع هذا في اطار ما

للمدة 2014-2015، وقد سجلت الكميات المباعة من النقد الاجنبي تراجعاً بنسبة 18,7%، وبمقدار 10,2% مليار دولار، في عام 2015 وقد بلغ اجمالي قيمة الدولارية المباعة كحوالات ما قيمته 32,68 مليار دولار من اجمالي المبيعات. في حين بلغت مساهمة مبيعات الدولار 13,5% من اجمالي المبيعات وهي تعادل 6 مليار دولار، ولجأ البنك المركزي العراقي في شباط 2015 الى اصدا تعليمات جديدة في بيع وشراء العملة تقضي بتعزيز ارصدة المصارف التي ترغب في شراء الدولار من قبل البنوك المراسلة في الخارج (تمويل العمليات المصرفية القانونية). وينصرف هذا الاجراء تحديداً في التأثير على اسعار الصرف بوصفها أداة في تمويل التجارة من خلال اتخاذ إجراءات قانونية محددة في مزاد العملة مثل، الرقابة الداخلية ومراقبة الامتثال المصرفي وغسل الاموال والابلاغ عن اية معاملة يشتهه في انها خارجة عن اطار القانون.

أن هذه التغييرات التي طالت سوق الصرف الاجنبي والتي اقيمت على التغييرات التي احدثها البنك المركزي العراقي على مبيعات النقد الاجنبي قد ارتبطت ببؤد الاحتياطي الاجنبية للبنك المركزي حيث يلاحظ انخفاض واضح في ارصدة النقد الاجنبي في خزانة البنك المركزي، فنخفض هذا الرصيد بمقدار 2210 مليار دولار، اصف الى ذلك ان هذا الانخفاض قد شمل تلك الارصدة المودعة في البنوك الاجنبية ومنها البنوك الامريكية، والتي انخفضت بمقدار 57760 مليار دينار فسجلت نسبة انخفاض بلغت 12,6%، ويعزى هذا الانخفاض الحاد الى الفرق بين ما يبيعه البنك المركزي العراقي من دولارات وما يشتريه منها (البنك المركزي العراقي ، 9: 2015-10).

ويرتبط ذلك بجانبين:

الجانب الاول: ويمثل في الاثر في طبيعة التغييرات التي تلحق صافي الموجودات الاجنبية في موازنة البنك المركزي . حيث ان ارتفاع الطلب على العملة يدفع البنك المركزي الى التحوط ضد احتمالات شحة السيولة المحلية وفي مثل هذه الاحوال فانه اما ان تلجأ الى السوق الثانوية كمشتري للأوراق المالية القصيرة الاجل بهدف تعزيز الثقة في السوق النقدية ورفع الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وهو ما يعزز الثقة في النظام المصرفي برمته. او انها تدخل في اطار مزادات العملة بوصفها كمشتري للعملة الاجنبية وفي حدود مراعاة السقوف الائتمانية التي تحدد المستوى المرغوب للتضخم.

الجانب الثاني: وهو الذي يرتبط بانتقال الاثر الى الامام، فمن المؤكد أن انخفاض سعر الصرف سوف يعمل بديهياً ونظرياً الى زيادة صافي الصادرات ويترتب على ذلك انتقال منحنى صافي الصادرات (الافتراضي) الى اليمين. الا أن مثل هذا الانتقال قد لا يقع في الواقع الا من خلال مجموعة من الاجراءات التجارية

لما تقدم فان أجمالي الاحتياطات الاجنبية قد انخفضت من 77363 مليار دينار عام 2014 لتصل الى 63506 مليار دينار عام 2015، وبنسبة انخفاض بلغت 12,18% للمدة المذكورة(البنك المركزي العراقي، مصدر سابق : 6-7) . وبناء على ما تقدم فإن اهم العوامل التي يمكن لها ان تحدث اثار على اسعار الصرف في العراق، هي تلك العوامل التي ترتبط بإجراءات السياستين المالية والنقدية، اضافة الى درجة الانفتاح الاقتصادي . والجدول (2) يوضح تلك العوامل .

عرف نظرياً بتكيف اسعار الصرف لدوافع النفسية التي تدفع المتعاملين للتصرف وفق أمزجة غير مستقرة، بمعنى تلك التصرفات التي يحوم حولها الشك والتي تصرف العقل عن التوقعات الصحيحة(يمنة - 2011: 48) .

وحتى منتصف 2015 وجدنا أن رصيد الذهب النقدي الموجود في البنك المركزي وخارج البنك المركزي قد انخفض من 4038 مليار دينار في عام 2014 ليصل الى 3626 مليار دينار عام 2015. وممثلاً نسبة انخفاض بلغت 10,2% . ووفقاً

الجدول(2): سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في العراق للمدة 1991- 2015

| السنوات | سعر الصرف | الانفتاح التجاري | العملية المصدرة | الناتج المحلي الإجمالي | الفائض / العجز في الموازنة العامة |
|---------|-----------|------------------|-----------------|------------------------|-----------------------------------|
| | ER | EA | CM | GDP | NE |
| 1991 | 10 | 1.37 | 22957 | 2185 | -13269 |
| 1992 | 21 | 1.6 | 39848 | 59608 | -27836 |
| 1993 | 74 | 1.3 | 68692 | 145220 | -59957 |
| 1994 | 458 | 1.13 | 209753 | 715376 | -173783 |
| 1995 | 1674 | 1.33 | 619906 | 2285862 | -583798 |
| 1996 | 1170 | 1.37 | 910171 | 2620966 | -364529 |
| 1997 | 1471 | 4.84 | 976043 | 15093144 | -195265 |
| 1998 | 1620 | 36.06 | 1225068 | 17125847 | -400071 |
| 1999 | 1972 | 49.78 | 1346955 | 34464012 | -314487 |
| 2000 | 1930 | 54.55 | 1521884 | 50213699 | -365666 |
| 2001 | 1929 | 56.93 | 1891210 | 41314568 | -790481 |
| 2002 | 1957 | 56.72 | 2700391.5 | 41022927 | -547160 |
| 2003 | 1939 | 65.36 | 3754923.7 | 29585788 | 11083566 |
| 2004 | 1453 | 97.95 | 8020524 | 53235358 | 1467423 |

| | | | | | |
|----------|-----------|----------|--------|------|------|
| 9604598 | 73533598 | 10256512 | 156.83 | 1469 | 2005 |
| 10256682 | 95587954 | 11916555 | 183.22 | 1467 | 2006 |
| 15568219 | 111455813 | 15632225 | 162.14 | 1255 | 2007 |
| 11685203 | 157626061 | 21304418 | 191.96 | 1193 | 2008 |
| -5454508 | 130643200 | 24169401 | 153.4 | 1170 | 2009 |
| 5169133 | 162064565 | 27507328 | 140.02 | 1170 | 2010 |
| 25417671 | 217327107 | 32157444 | 142.78 | 1218 | 2011 |
| 14677648 | 254225490 | 35784805 | 158.81 | 1166 | 2012 |
| -5287480 | 273587529 | 40630036 | 160.2 | 1232 | 2013 |
| -7863671 | 258900633 | 39883686 | 139.44 | 1214 | 2014 |
| -3927263 | 191715791 | 38585119 | 138.51 | 1247 | 2015 |

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، المجموعة الاحصائية السنوية (سنوات متفرقة) .

المدخل القياسي لبيان مدى تأثير العوامل المحددة لسعر الصرف
في العراق

الاطار العملي

اولا : النموذج ونتائج التحليل القياسي

1. اختبار الاستقرارية (stationary Test)

يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. للتأكد من استقراره (Stationers) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الاحصائية لها ، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن (الوردي، 2008: 18) . وفي حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ولمعالجة ذلك سيتم اعتماد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من استقراره المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة الا اننا سوف نستخدم اختبارين وهما : اختبار ديكي - فولر (Dickey and Fuller 1979) واختبار فيليبس - بيرون (Phillips-Perron 1988) . ففي عام 1981 طور كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة، تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط حين تحتوي الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام اما المعادلة الاولى فهي بدون حد ثابت واتجاه عام وان حدود الخطأ (e_t) في المعادلات الثلاثة هي حدود الخطأ والتي تتصف بالضوضاء البيضاء (White Noise) وتتميز بالخواص المرغوبة (يونس ، 2008: 18) .

ويمكن توضيح اختبار ديكي - فولر من خلال المعادلة الاتية (Baltagi ,1999 :370)

$$\Delta y = \delta y_{t-1} e_{1t} \quad \dots \dots \dots model$$

$$\Delta y = \alpha + \delta y_{t-1} e_{2t} \quad \dots \dots \dots model 2$$

$$\Delta y = \alpha + BT + \delta y_{t-1} + e_{3t} \quad \dots \dots \dots model 3$$

فاذا كان حد الخطأ (e_t) يعاني من الارتباط الذاتي ، فيمكن ان يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة (متأخرة زمنياً) و تصبح معادلة الانحدار لهذا الاختبار على النحو الاتي (Fuller , 1981 : 1072) :

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 T + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i 1$$

$$\Delta y_{t-1} + e_t$$

وهذا الاختبار يدعى اختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dickey – Fuller) اذ تصبح (e_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة (white noise) ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة ، يتم استخدام معايير مثل (Akaike info Criterion (AIC)) او (Schwartz info criterion (SC)) (Final Prediction error (FPE))

(Ghall, 2007 : 295).

أ. اختبار الأثر (trace test) حيث نختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن او يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل ($q=r$) .

ب. اختبار القيمة العظمى (λmax) اذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي ($n=r$) مقابل الفرضية البديلة بوجود ($n=r+1$) متجه للتكامل المشترك .

ثانياً: تحليل النتائج

بهدف صياغة النموذج القياسي قياسياً فأنا الامر بحاجة لتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في النموذج باعتبار ذلك خطوة أولى من خطوات صياغة النموذج القياسي ثم يتم الانتقال فيما بعد الى ايجاد العلاقات بين المتغيرات الرياضية التي تم قياسها على وفق أطروحات النظرية الاقتصادية.

1. صياغة العلاقات ضمن دالة النموذج القياسي، وفي هذه النقطة تتم تحديد المتغيرات التي تدخل في دالة سعر الصرف فيصبح سعر الصرف (ER) متغيراً تابعاً. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل، حجم العملة المصدرة (Cm)، وصافي الفائض او العجز في الموازنة العامة (Ne)، والنتائج المحلي الاجمالي (Gdp)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (Ea).

استناداً الى المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي ومن أجل معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة (Ea, Gdp, Ne, Cm) في المتغير التابع (ER) فسيتم اعتماد الانحدار الخطي المتعدد ومن خلال ثلاث صيغ هي، الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية والصيغة المزدوجة والنصف لوغاريتمية . وتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (E .views) بهدف الحصول على المقدرات وفقاً للصيغ العامة للدوال المذكورة في اعلاه والتي هي :

$$ER=f(Cm,Ne,GDP, Ea).$$

$$ER=\alpha+\beta_1Cm+\beta_2Ne+\beta_3GDP+\beta_4Ea.$$

2. اختيار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (Co) (ntegration Test

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة لمستواها لكنها تتمتع بنفس الدرجة الاستقرار اي تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول او الثاني (منشد ، 2009 : 130-131) . اذ يشترط تطبيق اختبار التكامل المشترك هو ان تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة في نفس الدرجة* . اي ان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات x_t , y_t ستكون ذات معنى فقط عندما يكون حد الخطأ المقدر (Error term) مستقراً من الدرجة صفر (0) $u_t \sim I$ ولا يعاني في جذر الوحدة . ان اختيار (F) للمتغيرات التفسيرية (Explanatory variable) في فروقها الأولى فاذا كانت قيمة معالم حد تصحيح الخطأ (p_1, p_2) معنوية وسالبة في اختبار (t) فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية في الأجل الطويل واذا كانت المعلمتين معنويتين فهذا يعني وجود علاقة سببية ذات اتجاهين (عريش ، 2011 : 11).

بين المتغيرين (y, x) أي ($y \leftrightarrow x$) غي حين اذا كانت (p_2) فقط معنوية فهذا يعني ان هناك اتجاهاً واحداً للسببية من y_t الى x_t أي ($x_t \leftarrow y_t$) وهذا يتضمن ان (y_t) يقود (x_t) تجاه التوازن في الاجل الطويل وليس العكس .

اما اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس-جسليوس (Juselins -Johanon) فهو يتفوق على اختبار انجل – جرانج ، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ويستخدم عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين او حتى عندما يكون عددها اثنين ، والاهم من ذلك ان هذا الاختبار يكشف عن ما اذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً ، أي يتحقق التكامل فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ، وهذا له اهمية في نظرية التكامل المشترك ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك ، هناك اختباران ، احصائيان (العبدلي ، 2012 : 24) :

السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها لكنها مستقرة في الفرق الأول، ويستثنى من ذلك حجم العملة المصدرة (CM) والتي كانت نتائج الاستقرارية لها انها ساكنة عند مستواها. وكما مبين في الجدول(3).

2. تحليل استقراريه المتغيرات : تم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفلبس بيرن (p-p) للوصول الى اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (عدم سكون اداء استقرار المتغير) عندما تكون (t) المحسوبة اقل من (t) الجدولية في قيمتها المطلقة والتي كان ماكنون (Macknon) قد اقترحها.

3. يوضح الجدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات (ER,CM,GDP,EA,NA) ويتضح من الجدول ان

الجدول(3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

| المتغيرات | ديكي فولر (ADF) | | اختبار وفلبس بيرن p -p | | حالة التكامل |
|-----------|-----------------|--------------------------|------------------------|--------------------------|--------------|
| | Level | 1 st deferent | Level | 1 st deferent | |
| ER | -0.194 | -5.066* | -0.163 | -5.065* | I(1) |
| CM | -3.310* | | -2.528* | | I(0) |
| GDP | 0.66 | -2.401** | 0.473 | -2.402** | I(1) |
| EA | 0.4027 | -3.626* | 0.264 | -3.626* | I(1) |
| NA | 3.9127 | -4.798* | 4.450 | -19.740** | I(1) |

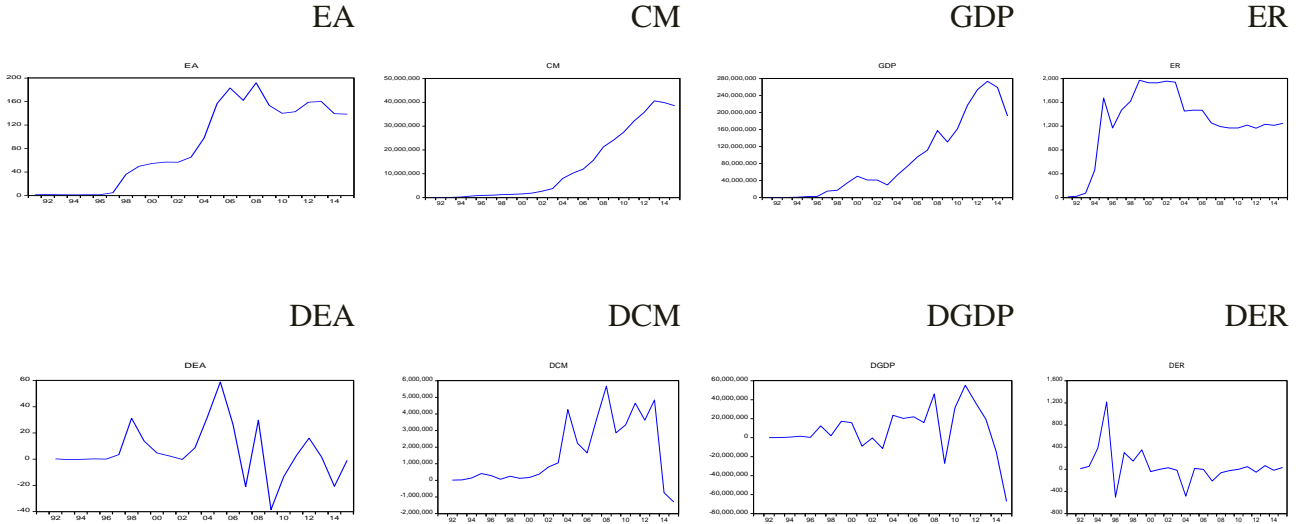
- اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي E .views

- * تشير الى مستوى المعنوية 1%

- ** تشير الى مستوى المعنوية 5%

ويمكن توضيح ذلك في ادناه من خلال الاشكال البيانية التي تظهر فيها المتغيرات في حالتها الاستقرارية من عدمه .

الشكل (1): استقراريه السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفرق الأول



الى اعتماد اختبار جوهانسن – جسيوسن ، الا انه من المفروض
اولا ، وقبل اجراء الاختبار ان يصار الى تحديد مدة التباطؤ
الزمني لاختبار المدة الزمنية المثلى التي يمكنها تحقق صواب
النموذج . وكما موضح في (4).

4. اختبار التكامل المشترك

من أجل اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع (ER)
والمتغيرات المستقلة (ER,CM,GDP,EA,NA) سوف نلجأ

الجدول(4): تحديد المدة المثلى في التباطؤ الزمني في إطار نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EA ER GDP NE CM
Exogenous variables: C
Date: 03/11/17 Time: 20:28
Sample: 1991 2015
Included observations: 24

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -1627.416 | NA | 8.26e+52 | 136.0347 | 136.2801 | 136.0998 |
| 1 | -1523.531 | 155.8284* | 1.22e+50* | 129.4609* | 130.9334* | 129.8516* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

- اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي E. views

من خلال نتائج تحليل VAR في الجدول (4) يتضح ان
المعايير تشير الى ضرورة اعتماد فجوة زمنية واحدة لتحقيق

أمثليه بيان الأثر في النموذج الاقتصادي. وعلى هذا فإن مدة التباطؤ ستكون (1) ولكافة المتغيرات .

وتشير نتائج اختبار جوهانسن- جسيوس الموضحة في الجدول (5) المتعلقة باختبار القيمة العظمى (max λ trace) و λ الى عدم قبول فرضية العدم ($\mu=0$) التي لا تجد تكاملاً مشتركاً عند مستوى المعنوية 0.5 وقبول فرضية البديل التي تقر بوجود متجه تكامل مشترك واحد، وهذا ما يعني ان المتغيرات يجب أن يكون لها تمثيل في نموذج تصحيح الخطأ وذلك لتحقيق إمكانية التقدير للأثار التي تقع على المديين القصير والطويل، وإن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول (5): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 03/11/17 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: ER CM GDP EANE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| None * | 0.851256 | 90.40383 | 69.81889 | 0.0005 |
| At most 1 | 0.628933 | 46.57671 | 47.85613 | 0.0656 |
| At most 2 | 0.486623 | 23.77511 | 29.79707 | 0.2101 |
| At most 3 | 0.301142 | 8.439990 | 15.49471 | 0.4196 |
| At most 4 | 0.008611 | 0.198901 | 3.841466 | 0.6556 |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|---------------------|---------------------|---------|
| None * | 0.851256 | 43.82712 | 33.87687 | 0.0024 |
| At most 1 | 0.628933 | 22.80160 | 27.58434 | 0.1821 |
| At most 2 | 0.486623 | 15.33512 | 21.13162 | 0.2661 |
| At most 3 | 0.301142 | 8.241089 | 14.26460 | 0.3547 |
| At most 4 | 0.008611 | 0.198901 | 3.841466 | 0.6556 |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

- اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي E.views

5. مصفوفة معاملات الارتباط

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة تم الحصول على مصفوفة الارتباطات الجزئية كما موضح في الجدول (6).

الجدول(6): مصفوفة معاملات الارتباطات بين المتغيرات قيد الدراسة

| | ER | CM | GDP | EA | NE |
|-----|-----------|----------|----------|----------|-----------|
| ER | 1.000000 | 0.001227 | 0.077633 | 0.228983 | -0.002334 |
| CM | 0.001227 | 1.000000 | 0.979878 | 0.786452 | 0.267264 |
| GDP | 0.077633 | 0.979878 | 1.000000 | 0.814132 | 0.297858 |
| EA | 0.228983 | 0.786452 | 0.814132 | 1.000000 | 0.217736 |
| NE | -0.002334 | 0.267264 | 0.297858 | 0.217736 | 1.000000 |

- اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي E.views

6. نتائج تقدير النموذج القياسي

تم استخدام البيانات التي تمت الإشارة لها في مرحلة التوصيف وجرى تقدير النموذج بالاستناد الى طريقة المربعات الاعتيادية الصغرى (OLS) كونها الطريقة التي تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز (BLUE) وتم الاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E.views 9. وقد تم استخدام أكثر من صيغة خطية واحدة في تقدير العلاقة بين المتغير التابع (ER) والمتغيرات المستقلة (EA, NA, GDP,CM)، إذ جرى استخدام الدوال الخطية واللوغاريتمية واللوغاريتمية المزدوجة ونصف اللوغاريتمية. وتم اختبار الدوال المذكورة وكانت الدالة اللوغاريتمية المزدوجة هي أفضل الدوال في تمثيل العلاقة. وكما بينه الجدول(7).

يشير الجدول(6) المتضمن معاملات الارتباط الى العلاقة بين المتغيرات، إذ يوضح قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، ويتضح منه ان العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة التي تم تناولها هي علاقة ليست بالقوية وقد بلغت درجات الارتباط (0.0012, 0.0776, -0.0023, 0.2289) للمتغيرات (EA, NA, GDP,CM) على الترتيب. الا أن هذا التحديد للعلاقة لن يوضح اتجاه التأثير بين المتغيرات ولا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً دالياً لمجرد ان حركتها جاءت متزامنة وربما يحدث مثل هذا التزامن دون قصد أو تأثير بائن. وهذا ما يدعو الى ضرورة الاعتماد على نماذج الانحدار القياسية التي تتيح الاختبارات والتي يمكن من خلالها بيان مدى التأثير واتجاهه.

الجدول(7): نتائج تقدير الانحدار للنموذج

$$\log ER = 9.7139 - 0.432 \log CM + 0.2646 \log GDP - 0.128 \log EA + 0.023 \log NE$$

| | | | | | |
|-----|---------|--------|--------|---------|--------|
| S.E | 0.964 | 0.307 | 0.353 | 0.086 | 0.033 |
| t | (10.07) | -(1.4) | (0.75) | -(1.47) | (0.71) |

| | | |
|-------|-------|--------------|
| R^2 | 0.95 | $R^2 = 0.91$ |
| F | 22.96 | |
| D.W | 1.719 | |

- اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي E. views

2. بناء على المقاربة المنهجية بين قواعد صندوق النقد الدولي وفرضية بلاسا – سامولسن، وجد ان المدخل التجريبي الذي اعتمده البنك الدولي والذي توصل الى ان اختبار اسعار الصرف الملائمة يمكن أن يزيد من تنافسية الاقتصاد وقد وضع ذلك بقيد هو حجم العملة المصدرة وقد توصل البحث في اطار الدراسة التطبيقية القياسية الى ان مثل هذا التقيد لا يصلح دائماً في حالة البلدان النفطية والتي تشهد اصلاً جوهرياً ويظهر ذلك بجلاء في حالات الصدمة التي تحدثها اصدار العملة على سعر الصرف الحقيقي.

3. اوضح المدخل التجريبي الخاص في العراق أن التغيرات التي حصلت في صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي وما تبعها من دخول البنك المركزي بائعاً للأرصدة الدولارية في مزاد قد اردت الى زيادة الطلب الاجانب على العملة في الداخل وبين هذا الاثر محاولات البنك المركزي بقي سعر الصرف مستقراً في سقوف محدودة وقد زاد ذلك من رغبة السياسة النقدية بأحداث تأثير في الاسعار الرسمية على امل الانتقال الاثر الى سوق الصرف الحقيقي الا ان ذلك ارتبط بانخفاض الرصيد من النقد الاجنبي في خزانة البنك المركزي بنسبة 12,18%، للمدة 2014-2015.

4. توصلت الدراسة القياسية الى ان المتغيرات المستقلة التي تم تناولها بوصفها مؤشرات على تغيرات اسعار الصرف في العراق الى ان هذه المتغيرات والمتمثلة بالانفتاح الاقتصادي، عجز الموازنة، الناتج المحلي الاجمالي، حجم العملة المصدرة، كانت تفسر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف بنسبة كبيرة حيث بلغ (R^2 95%)، و(R^2 المعدل 91%)، واجتاز النموذج اختبارات المعنوية عند الفرق الاول اذ بلغ (DW 1.71)، مما يدل على تجاوز النموذج المشكلات الاحصائية والقياسية كافة.

من خلال نتيجة معادلة الانحدار المقدر في الجدول (7) نجد ان القوة التفسيرية للنموذج جاءت عالية وقد بلغت قيمتها 95% حيث أن ($R^2 = 95\%$)، كما بينت الاختبارات الاحصائية أن المعالم المقدره للمتغيرات التوضيحية (المتغيرة) كانت غير معنوية كل على حدة حسب اختبار قيمة المعنوية (t) ، اما على المستوى الكلي فاننا نلاحظ ان النموذج ككل كان معنوي عند مستوى المعنوية 1%، وذلك بالاعتماد على اختبار قيمة F، وهذا ما يدل على جودة توفيق النموذج ككل، حيث بلغت قيمته ($F= 22.96$) وهي أكبر من القيمة الجدولية . أما قيمة اختبار D.W فقد بلغت (1.719) وهذه القيمة في هذا الاختبار تقع ضمن منطقة القبول، وهي تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

وقد اظهرت النتائج أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الخطي . كما لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين. وبشكل عام إن عدم معنوية المتغيرات فيما لو تم تناول نماذج الانحدار البسيط يرجع الى ان الليات النقدية التي قد تم انتهاجها في العراق، حيث كانت هناك رقابة على الصرف قبل عام 2003، اما بعد ذلك فأنا هناك تعويم مدار لسعر الصرف في العراق وقد تدخل البنك المركزي في مزادات العملة من أجل تحقيق الاستقرار في هذا السعر.

الاستنتاجات

1. من خلال الدراسة النظرية لاختبار الفرضيات الاساسية التي تتعلق بأسعار الصرف توصل البحث الى ان البلدان تواجه مشكلة عدم الدقة واليقين التام في اطار التنبؤ في تحفيزات اسعار الصرف، حيث أن التقلبات في اسعار الصرف الاسمية تؤدي الى تحجيم الاثار الاقتصادية المرغوبة وخاصة في الاقتصادات التي تتوسع في مجال التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي بشكل تام.

التوصيات

عمار ، جعفر عمار . (2013). أشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة .

هالوود سي بول، رونالد ماك دونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي . الرياض : دار المريخ للنشر.

هالوود سي بول، رونالد ماك دونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي ، الرياض: دار المريخ للنشر.

باشا ، زكريا عبد الحميد . (1989). نقود وبنوك من جهة نظر إسلامية ط1 ، الكويت .

البللوي . (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

جعيفري عمار . (2013). اشكالية اختيار سعر الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .

كرياتين مورد خاي ، ترجمة محمد ابراهيم منصورز. (2010). الاقتصاد الدولي، دار المريخ للنشر. الرياض : دار المريخ.

دانيالز، جوزيف وديفيد فانهوز. اقتصاديات النقود والتمويل الدولي. (2012). السعودية . الرياض : دار المريخ للنشر.

عبابة، غازي حسين . (2004). التضخم المالي . مصر : مؤسسة شباب الجامعة .

كاظم، حسين جواد . (2006). قياس القدرة الاستيعابية للضريبة في الاقتصاد العراقي . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد .

البنك المركزي العراقي . (2015). تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي .

نفيسة، ناصر. (2011). أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية . الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير .

يمينه ، درقال . (2011). دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير : كلية العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر .

الوردي ، عدنان. (2008). اساليب التنبؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات : جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد .

يونس ، صفاء مزاحم محمد . (2008). تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام قيمة الانحدار الذاتي (VAR) . المجلة العراقية للعلوم الاحصائية.

1. يوصي البحث بضرورة اتباع سياسة نقدية محافظة تهدف الى الحد من التقلبات في سعر الصرف للدينار العراقي وان يتم ذلك من خلال النقاط التالية :

أ. تشكيل حزمة من السياسات التي تهدف الى الحد من مبيعات النقد الاجنبي وان يرتبط ذلك البيع بالتغيرات النسبية في بند الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي.

ب. يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار التوقعات التي تقع في الاقتصاد العالمي والبيئة الدولية ومن المؤكد ان التوقع العقلاني يمكن من خلال اعادة هيكلة السياسة النقدية على نحواً لا يحدث اختلالاً في اسعار الصرف الحقيقية.

2. في ظل متطلبات زيادة الانفاق للأغراض الامنية وارتفاع الانفاق الجاري في العراق من المؤكد انه يتعذر احداث صدمات ملحوظة في السياسة المالية، الا أن ذلك لا يمنع اعتماد مصادر جديدة للإيرادات، وهذا يتطلب رفع نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في تمويل الانفاق عن 20%، وضمن الحدود المثلثي في البلدان الاقل نمواً.

3. بهدف تشجيع الاجراءات المالية والتجارية التي تؤثر على اسعار الصرف في العراق ينبغي اعادة تخفيض الاستيرادات وتحديد الاولوية في الاستيرادات التي تتفق مع حاجات الاقتصاد الاساسية ولعل من اهم الاجراءات المصاحبة للانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العراقي هي تلك المتعلقة في اعادة النظر بنسب التعريف المفضولة على انواع السلع المستوردة.

المصادر

اولا : المصادر العربية

كرياتين مورد خاي ، ترجمة محمد ابراهيم منصورز. (2010). الاقتصاد الدولي ، الرياض : دار المريخ للنشر.

شقيير ، محمد لبيب . (1961). العلاقات الاقتصادية الدولية . مصر: دار النهضة العربية.

العباس ، بلقاسم . (2003). سياسة أسعار الصرف . الكويت : سلسلة المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون.

خليل ، سامي. (1989). النقود والبنوك ، الكويت .

حميدي ، احمد. (2013). اثر ازمة الرهن العقاري في عجز الموازنات الحكومية لعينة من الدول المختارة مع اشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية .

ثانيا : المصادر الاجنبية

- Parkin, Michael.(2003).Macroeconomics,6th edition, Pearson Education, Inc., New York.
- Stein, Jerome L.(2012). Stochastic Optimal Control and the U.S. Financial Debt Crisis, Brown University , USA, New York.
- Samuelson and William.(1989).D.Nordhausm, Economics, 13th, edition, McGraw – Hill Book, Inc, New York.
- IMF.(1999). Exchange Rate Arrangement and Currency Convertibility , Development and Issues.
- Hamilton, Gang Liu .(2014). Human capital, tangible wealth, and the intangible capital residual : Oxford Review of Economic Policy.
- Hamilton, Kirk and John Hardwick .(2014). Wealth and sustainability, Oxford Review of Economic Policy.
- Ploeg, Rick van der Ploeg.(2014). Guidelines for exploiting natural resource wealth, Oxford Review of Economic Policy.
- Chan, Tze-Haw.(2011).Japan -U.S.Real Exchan Rate Behaviour : Eviden From Lin Ear and Non-Linear Endogenous Break Tests: University of sains , Malaysia.
- Baltagi , Badi. Econometrics .(1999). 2nd Edition , Verify Berlin Heidelberg New York . USA .
- Gujarati N.D , Basic Econometrics . Fourth Edition . The Mc. Graw-hill , Cmpaines , .(2004).
- Fuller , Dickey D.A .(1981). W.A., Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unilroot , Econometrics.
- G.Hall , Dimitios Asterion and Stephen .(2007). Applied Econometrics , palgrave Macmill an LTd. New York .